الأمم المتحدة

A/AC.109/2016/4

الجمعية العامة

Distr.: General
12 February 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية ٥

ثانيا – الميزانية ٦

ثالثا – الأحوال الاقتصادية ٧

ألف – نظرة عامة ٧

باء – الخدمات المالية ٧

جيم – السياحة ٨

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة أحالت هذه المعلومات في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الرابط: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtm.

230216 220216 16-02067 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

دال – الزراعة ومصائد الأسماك ٨

هاء – الاتصالات والبنية التحتية ٨

رابعا – الأحوال الاجتماعية ٩

ألف – العمل والهجرة ٩

باء – التعليم ١٠

جيم – الصحة العامة ١١

دال – الجريمة والسلامة العامة ١١

هاء – حقوق الإنسان ١١

خامسا – البيئة ١٢

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٢

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل ١٣

ألف – موقف حكومة الإقليم ١٣

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٣

ثامنا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة ١٤

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن البريطانية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون إس. دنكان (آب/أغسطس ٢٠١٤).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد نحو ١٠٠ كم إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد ٢٥ كم من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة ٥٠ من الجزر والجزيِّرات وجزيِّرات الشعاب المرجانية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلا. ومن بين جزر الإقليم هذه هناك ٢٠ جزيرة مأهولة. أما الجزر الرئيسية فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك

مساحة الأرض: ١٥٣ كم^{٢}.

المنطقة الاقتصادية الحصرية: ١١٧ ٨٠ كم^{٢}.

عدد السكان: ٠٥٤ ٢٨ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠)، بينهم ٣٩ في المائة من المواطنين، أو ''أبناء الإقليم''. أما الأغلبية العظمى من السكان ''غير أبناء الإقليم'' فهم من بلدان أخرى في المنطقة، وأمريكا الشمالية وأوروبا.

العمر المتوقع عند الولادة: ٧٨,٥ سنوات (الرجال: ٧٧,٠١ سنة والنساء: ٧٩,٩ سنوات (تقديرات عام ٢٠١٥)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون، تقع في جزيرة تورتولا، كبرى الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ وحزب جزر فرجن.

الانتخابات: أُجريت آخر مرة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب واحد يضم ١٥ عضواً.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد: ٣٠٠ ٣١ دولار (تقديرات عام ٢٠١٣).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٢,٨ في المائة (تعداد عام ٢٠١٤).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لمحة تاريخية: كان الأراواك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهم من الشعوب الأصلية في المنطقة. أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، بسط مزارعون بريطانيون سيطرتهم على الجزر وحصل الإقليم على مركز المستعمرة البريطانية.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - بموجب مرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام ٢٠٠٧، يعين التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، وشروط وأحكام الخدمة للعاملين والخدمة العامة، وإدارة المحاكم. وفي مجالي الأمن الداخلي والشؤون الخارجية، ينص الدستور على أن تكون لحكومة الإقليم إسهامات رسمية بالنظر إلى أنهما يتصلان بمسائل معينة تندرج في الحقائب الوزارية. ويحتفظ التاج البريطاني بسلطة سن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع جزر فرجن البريطانية بصلاحية التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها بعض المسائل المالية الخارجية.

٢ - وأدى اعتماد دستور عام ٢٠٠٧ إلى بدء العمل بحكومة ذات طابع وزاري. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس للوزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويحضر الحاكم اجتماعات مجلس الوزراء ويرأسها. وتقوم اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء، بالاتفاق على جدول الأعمال. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و ١٣ عضوا منتخبا - ٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم ككل.

٣ - ويجب إجراء الانتخابات العامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تكون لهم صفة ''ابن الإقليم''. وتمنح هذه الصفة صاحبها الحق في العمل من دون تصريح وحق التصويت. وعلى المستوى العملي، يجب على الشخص أن يقيم بصورة متواصلة في الإقليم مدة ٢٠ سنة قبل أن يحق له طلب الحصول على الإقامة الدائمة، وعلى صفة ابن الإقليم في وقت لاحق. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، فاز الحزب الديمقراطي الوطني الحاكم، بقيادة رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث، مجددا بالأغلبية، بـ ١١ من ١٣ مقعدا، في حين فاز حزب جزر فرجن بالمقاعد المتبقية. وفي التقرير النهائي عن انتخابات في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أفادت بعثة مراقبي الانتخابات التابعة للكومنولث، التي دعاها الحاكم إلى مراقبة الانتخابات والتي حظيت بدعم الحكومة والمعارضة، بأن الانتخابات استوفت المعايير الدولية الرئيسية، وقدمت توصيات بشأن إدخال مزيد من التحسينات من أجل تبسيط إجراءات التصويت وفرز الأصوات ولمعالجة أوجه

القصور في الإطار الناظم ولا سيما في ما يتصل بتسجيل الأحزاب السياسية وتمويل الحملات.

٤ - ويشمل قانون جزر فرجن البريطانية القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تُسن محليا أو التي تسنها المملكة المتحدة نيابة عن الإقليم. وتتولى إقامة العدل المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي ومقرها سانت لوسيا، وهي تضم محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُوجد ثلاثة قضاة مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنويا، تتألف من رئيس قضاة المحكمة واثنين من قضاة الاستئناف. وهناك أيضا محكمة صلح ابتدائية تبتّ في قضايا مدنية وجنائية محددة، وكذلك محكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ومجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هو محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية ''لمواطني الأقاليم البريطانية ما وراء البحار''.

٥ - وكما ورد في تقارير سابقة، ذكر ممثل جزر فرجن البريطانية في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في كيتو من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أن موقف الإقليم هو الإبقاء على علاقته الحالية مع الدولة القائمة بالإدارة، القائمة على أساس الاحترام المتبادل والشراكة المسؤولة، في الوقت الذي يواصل الإقليم نموه. وعلاوة على ذلك، وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في كيتو من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، قال ممثل جزر فرجن البريطانية إنه يرى أنه ينبغي للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أن تضع أهدافا محددة قابلة للتطبيق، مع مراعاة خصوصيات كل إقليم، من أجل مواصلة النهوض بعملية إنهاء الاستعمار في جميع الأقاليم.

ثانيا - الميزانية

٦ - تمتد السنة المالية لحكومة جزر فرجن البريطانية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ووفقا لما أفادت به حكومة جزر فرجن البريطانية، بلغت النفقات التقديرية للإقليم لعام ٢٠١٤ نحو ٢٦٥,٢ مليون دولار، مع إيرادات تقديرية قدرها ٢٩٨ مليون دولار. ووفقا لما ورد في خطاب الميزانية لعام ٢٠١٥ الذي أُلقي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، يُتوقع أن تبلغ إيرادات عام ٢٠١٥ نحو ٣١١,١ مليون دولار والإنفاق مبلغ ٢٧٨,٣ ملايين دولار.

٧ - ويجبي الإقليم رسوم الطوابع وهي رسوم مفروضة على معاملات معينة وضرائب على العقارات؛ ولكن لا تُوجد في جزر فرجن البريطانية ضريبة على القيمة المضافة أو ضرائب على البضائع والخدمات وضريبة الدخل هي صفر في المائة. وورد في خطاب الميزانية لعام ٢٠١٥ أنه بالنظر إلى الفجوة الجاري العمل على تضييقها بين الإيرادات والنفقات، قررت حكومة الإقليم في استراتيجيتها المالية زيادة تدفقات إيراداتها عن طريق جملة أمور منها تغيير رسوم تصاريح العمل بحيث تصبح مستندة إلى نوع العمل وتغيير أسعار المياه بغية مواءمتها مع التكلفة المتزايدة لشراء وتوفير المياه.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

٨ - الركيزتان الأساسيتان للإقليم هما السياحة والخدمات المالية الخارجية. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي التقديري لعام ٢٠١٣ مقدار ٩٢٣,٢ مليون دولار، أو ما يمثل نمو إسمي بنسبة ١,٥٢ في المائة مقارنة بمثيله لعام ٢٠١٢ البالغ ٩٠٩,٤ ملايين دولار. ووفقا للخطة المالية المتوسطة الأجل لحكومة الإقليم للأعوام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، سجل اقتصاد الإقليم مجددا نموا إيجابيا في عام ٢٠١٣ قاده نمو في قطاعات الفنادق والمطاعم والنقل والاتصالات مصحوبا بالأداء المطرد لقطاع الخدمات المالية.

باء - الخدمات المالية

٩ - في عام ٢٠١٣، شكلت الخدمات المالية نحو ثلث إجمالي النشاط الاقتصادي في الإقليم كما هي عليه الحال منذ عام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، زادت الإيرادات المتأتية من الخدمات المالية في عام ٢٠١٣ بنسبة ١,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، زادت الإيرادات المتأتية من تسجيل الشركات في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٤ بنسبة ١,٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٣.

١٠ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في لندن يومي ١ و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أكدت جميع أقاليم ما وراء البحار التي تقدم خدمات مالية التزامها التام بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ومكافحة غسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب والتمويل غير المشروع والفساد.

جيم - السياحة

١١ - في عام ٢٠١٤، زار أكثر من ٠٠٠ ٧٥٥ سائح الإقليم، بينهم نحو ٠٠٠ ٣٦١ زائر على متن سفن الرحلات و ٠٠٠ ٣٨٦ زائر باتوا ليلة واحدة، وقد فاق عدد زوار المبيت زوار سفن الرحلات. وعلاوة على ذلك، في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٥ سجل وصول ما مجموعه ١٠١ ٦١٤ شخصا، بينهم أكثر من ٠٠٠ ٢٩٠ شخص من زوار المبيت ليلة واحدة و ٠٠٠ ٣١٥ زائر من سفن الرحلات.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٢ - تمثل الزراعة وصيد الأسماك نحو ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وتلبى معظم الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة قرابة ٨٠٠ هكتار وخُصصت ٠٠٠ ٤ هكتار أخرى من الأراضي للمراعي. والفواكه والخضار هي المحاصيل الرئيسية، وهي تنتج للاستهلاك المحلي وللتصدير إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٥، وكجزء من مبلغ ٤٦,٥ مليون دولار مرصود للنفقات الرأسمالية في الميزانية العام، أعلنت حكومة الإقليم العمل على تنفيذ مشروع لتطوير بيوت الدفيئة بقيمة مليوني دولار من أجل مواصلة التنمية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي للإقليم.

١٣ - وفي الإقليم، يحكم قانون مصائد الأسماك لعام ١٩٩٧ وأنظمة مصائد الأسماك لعام ٢٠٠٣ المصائد التجارية والترفيهية الصغيرة الحجم التي تغذي السوق المحلية بشكل رئيسي.

هاء - الاتصالات والبنية التحتية

١٤ - في جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة طولها أكثر من ٢٠٠ كم. وتواصل الحكومة تحسين البنية التحتية للطرق وتوسيع شبكة الطرق. وكما ورد في تقارير سابقة، استمر مشروع قرض إصلاح البنية التحتية، وهو المشروع المشترك بين حكومة الإقليم ومصرف التنمية الكاريبي، في دعم تنفيذ أعمال إصلاح الطرق والجسور وتحسين تصريف المياه في المناطق المعرضة للفيضانات.

١٥ - وهناك ثلاثة مطارات دولية. وتعمل خدمات الشحن المباشر بالسفن انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. وفي رود تاون مرفأ أنشئ في منطقة عميقة المياه. وهناك عبّارات تقدم خدمات للنقل المنتظم بين تورتولا وبعض الجزر الأخرى وبينها وبين سان توماس في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٦ - واستمر العمل في في عام ٢٠١٥ على توسيع رصيف سفن الرحلات في تورتولا، إلى جانب تطوير الجهة البرية الذي كان بدأ في عام ٢٠١٤. ووفقا لنشرة الجريدة الرسمية، جرى تمويل هذا المشروع بقروض وهو خاضع لإدارة هيئة الموانئ، ويُتوقع أن يكلِّف إنجازه ما مبلغا إجماليا قدره ٨٢,٩ ملاين دولار.

١٧ - وينظم التخطيطَ العمراني في جزر فرجن البريطانية قانونُ التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم.

١٨ - وتفيد التقارير أن تورتولا هي الجزيرة الوحيدة في الإقليم التي تحوي شبكة عامة للصرف الصحي، وإن كانت لا تغطي الجزيرة برمتها. وتفيد التقارير أيضا أن عددا من الجزر يعاني نقصا في مياه الشرب، رغم البدء بإزالة ملوحة المياه في ثمانينات القرن الماضي. وفي عام ٢٠١٥ واصلت حكومة الإقليم تحسين شبكتي المياه والصرف الصحي.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل والهجرة

١٩ - في عام ٢٠١٤، بلغ عدد السكان العاملين في الإقليم ٩٥٠ ١٨ شخصا، نسبة ٢٨ في المائة منهم من سكان جزر فرجن البريطانية، و ٦٨ في المائة من العمال الأجانب ولم تحدَّد نسبة الـ ٤ في المائة المتبقية. ومعظم فرص العمل موجودة في جزيرتي تورتولا وفرجن غوردا، حيث تتواجد ٨٥,٣ و ١٠,٧ في المائة، على التوالي، من مجموع فرص العمل.

٢٠ - أما أرباب العمل الرئيسيين فهم حكومة الإقليم (٢٢,١ في المائة)، فالفنادق والمطاعم (١٦,٧ في المائة) فالعقارات والتأجير والأنشطة التجارية (١٦,٦ في المائة). وبلغ متوسط دخل الموظف في الإقليم ٣٦٨,٨٦ ٢٦ دولارا في عام ٢٠١٤.

٢١ - وبلغ مجموع معدل البطالة ٢,٨ في المائة عام ٢٠١٤ وهو لا يزال ثابتا منذ عام ٢٠١٠. كما لا تزال مبادرة الحكومة لخدمات توظيف الشباب جارية ويتواصل من خلالها بذل الجهود لتسجيل الشباب العاطلين عن العمل وتوفير التدريب الأساسي لشغل الوظائف ومهارات الاستعداد لها.

٢٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أُنشئت اللجنة الاستشارية لرفع الحد الأدنى للأجور المكونة من ١٧ عضوا على أساس الموافقة الصادرة عن حكومة الإقليم في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من أجل النظر في الآثار المترتبة على رفع الحد الأدنى للأجور

الذي لا يزال في حدود ٤ دولارات في الساعة منذ عام ١٩٩٩. وأوصت اللجنة برفع الحد الأدنى للأجور إلى ٦ دولارات في الساعة في تقريرها المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وقُدم التقرير في مجلس الجمعية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢٣ - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل على أساس الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، أو الزواج من أحد أبناء الإقليم فترة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو الإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية مدة ٢٠ سنة أو أكثر لشخص يُثبت حسن سيرته وسلوكه. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُنظر في عدد الإعفاءات الممنوحة على أساس سنوي.

باء - التعليم

٢٤ - يسترشد النظام التعليمي في الإقليم بقانون التعليم لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، بما في ذلك قانون التعليم (المعدل) لعام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التي يتضمنها هذا القانون التوجيه اللازم لنظام التعليم والجهات المعنية في ما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم المدارة في إطار هذا القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناء على طلب الجمهور.

٢٥ - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يحوي الإقليم ١٤ مدرسة ابتدائية عامة و ٤ مدارس ثانوية عامة، إضافة إلى مدرسة عامة واحدة لمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ومركز تعليمي عام خاص بالأطفال ذوي الإعاقة، وكذلك عدد من المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة.

٢٦ - والتعليم الابتدائي والثانوي مجانيان وإلزاميان للأطفال من سن الخامسة وحتى سن السابعة عشرة. ويوفَّر التعليم العالي مجانا لسكان جزر فرجن في الكلية الحكومية المحلية (إتش. إل. ستاوت كوميونيتي كولدج)، الذي له فرعان في جزيرتي تورتولا وفيرجن غوردا. وتتعاون الكلية أيضا مع عدة جامعات خارج جزر فرجن توفر برامج بمستوى درجة بكالوريوس.

٢٧ - ويستفيد الطلاب من مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية من المساواة في دفع رسوم التعليم مع الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. وإضافة إلى ذلك، يوفر الاتحاد الأوروبي إمكانية الحصول على مساعدة من جهات منها صناديق الاتحاد الأوروبي المتناظرة، من قبيل صناديق التعليم العالي والتعليم المهني.

جيم - الصحة العامة

٢٨ - أُنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام ٢٠٠٥، وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تتولى إدارة خدمات تقديم الرعاية الصحية العامة. وبدأ تطبيق التأمين الصحي الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، بدأ اعتماد السجلات الصحية الإلكترونية في مرافق القطاعين العام والخاص، كما يُستخدم التداول بالفيديو لدعم توفير الرعاية في الجزر النائية.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٢٩ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، ما برح معدل الجريمة يتناقص في جزر فرجن البريطانية منذ عام ٢٠١٢، فقد انخفض معدل عمليات السطو بنسبة ٥٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤.

٣٠ - وخلال عام ٢٠١٥، واصلت المملكة المتحدة تمويل مستشار لشؤون إنفاذ القانون الموجود في ميامي، الولايات المتحدة، يتولى تنسيق وإدارة وتيسير التدريب والمشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم. وإضافة إلى ذلك، كانت السفينتان إتش إم إس سيفرن HMS Severn وآر إي إيه لايم باي RFA Lyme Bay موجودتين في الكاريبي في إطار مهام الدوريات البحرية الملكية شمال الأطلسي من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه، ومن تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر، على التوالي، لتوفير وجود بحري بريطاني، والمساعدات والإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ والاتصالات في الأزمات في المنطقة طوال العام. وخلال موسم الأعاصير الأساسي، تظل سفينة أكبر تابعة للبحرية الملكية أو الأسطول الملكي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم في توفير المساعدة الإنسانية والغوثية في الكوارث إلى أنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، ومونتسيرات، وجزر تركس وكايكوس. وعملت السفينتان أيضا خلال فترة وجودهما في الكاريبي، مع قوات بحرية وقوات لحرس السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار.

هاء - حقوق الإنسان

٣١ - جرى توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية والأوروبية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان لتشمل جزر فرجن البريطانية. ويكرس الفصل ٢ من دستور عام ٢٠٠٧ الحقوق والحريات الأساسية الخاصة بالفرد وينص على إنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان بموجب القانون. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، عُرض على مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٤ مشروع قانون عنوانه ”قانون اللجنة المعنية بحقوق الإنسان“. وتشمل بعض صلاحيات وواجبات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المقرر إنشاؤها تثقيفَ الجمهور بالحقوق والحريات المنصوص عليها في دستور عام ٢٠٠٧ وبتلك المتصلة بالصكوك أو الأنشطة الدولية في مجال حقوق الإنسان. ووفقا للسلطة القائمة بالإدارة، يتوقع أن يجري إنشاء اللجنة في عام ٢٠١٦. ويواصل النظام القضائي النظر في المسائل المعروضة عليه على أساس وقوع انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

٣٢ - ووضعت أول سياسة وطنية للعدالة والمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١١ تحقيقا لأهداف منها تثقيف الجمهور وتغيير مواقفه بشأن أدوار ومسؤوليات الجنسين، ووضع استراتيجيات جديدة للقضاء على العنف العائلي والأشكال الأخرى من العنف والتمييز الجنسانيين في الإقليم.

خامسا - البيئة

٣٣ - انضمت جزر فرجن البريطانية إلى عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف بينها اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٤، أقرت حكومة الإقليم تشريعا يقضي بإنشاء محمية دائمة لسمك القرش في مياهها وحظر الصيد التجاري لجميع أنواع سمك القرش والشفنين البحري في جميع أنحاء منطقتها الاقتصادية الحصرية. وإضافة إلى ذلك، ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أجريت مشاورات عامة في عام ٢٠١٤ لإنشاء ست مناطق ساحلية وبحرية محمية جديدة.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٥ - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٣٦ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة دول شرق الكاريبي وهو كذلك عضو مقترض في مصرف التنمية الكاريبي.

٣٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، استضاف الإقليم الاجتماع السادس للمجلس المشترك بين إقليمي جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تناول المصالح

والتحديات المشتركة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وشملت المواضيع التي جرى تناولها في الاجتماع إنفاذ القانون؛ واستعمال القوارب للترفيه ورياضة الصيد؛ والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم.

٣٨ - ولما كانت جزر فرجن البريطانية من أقاليم المملكة المتحدة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فهي منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي من دون أن تكون جزءا منه. والإقليم عضو رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار التابعة للاتحاد الأوروبي.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٣٩ - يرد في الفرع الأول أعلاه موقف حكومة الإقليم من مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٠ - في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان في الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، بيّن فيه أن العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها ما وراء البحار عصرية وتقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تحديد ما إذا كان سيبقى بريطانيا. وقد أقرت حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها بأن العلاقة بينهما حملت معها منافع ومسؤوليات متبادلة.

٤١ - ومضى يقول إنه منذ إصدار حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتابا أبيض بعنوان أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة، عملت المملكة المتحدة مع الأقاليم عن قرب لمواصلة تنمية هذه الشراكات. وقال إن حكومته عززت مستوى الاجتماع السنوي مع قادة الأقاليم بحيث بات مجلسا وزاريا مشتركا له ولاية واضحة هي استعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الورقة. وقال إن المسؤولية الأساسية والموضوعية لحكومته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هي ضمان الأمن والحكم الرشيد لأقاليمها وشعوبها.

٤٢ - وفي الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفق قادة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار على بيان حدد جملة أمور منها الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء

البحار فيما يتصل بتقرير المصير. وذكر الزعماء والممثلون السياسيون في البيان أن قادة أقاليم ما وراء البحار منتخبون ديمقراطيا من قبل شعوب الأقاليم وهم مسؤولون تجاهها وأن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب وأقاليم ما وراء البحار. وأكدوا مرة أخرى أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. وأعربوا عن التزامهم باستكشاف السبل التي يمكن فيها لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية التي تنال من سيادتها واتفقوا على أن الهيكلية الأساسية لعلاقاتها الدستورية كانت الهيكلية الصحيحة — فقد جُيرت السلطة إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية — مع الموافقة في الوقت نفسه على ضرورة استعراض فعالية الترتيبات الدستورية مع الوقت.

ثامنا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٤٣ – اتخذت الجمعية العامة، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، القرارين ١٠٢/٧٠ ألف وباء من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها لعام ٢٠١٤ (A/70/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. ويتناول الفرع الرابع من القرار ١٠٢/٧٠ باء جزر فرجن البريطانية. ونص ذلك الجزء من القرار على أن الجمعية العامة:

(أ) أشارت إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر عام ٢٠٠٧، وأكدت أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية، من أجل منح مسؤولية أكبر لحكومة الإقليم بهدف تطبيق الدستور تطبيقا فعالا ورفع مستويات التعليم المتصل بالمسائل الدستورية؛

(ب) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية تقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ج) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(د) أشارت إلى عقد اجتماع مجلس جزر فرجن المشترك بين الإقليم وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٥.